

دور وزارة الخارجية العراقية في بلورة السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة تحليلية

الباحثة زهراء عادل حسن (*)

ا.د. عبد الحميد بن العيد الموساوي

السيادة والانفتاح الإقليمي.

المقدمة

من أبرز المؤشرات على هذا التحول، النجاح المتدرج للوزارة في إعادة افتتاح عدد كبير من السفارات العراقية في الخارج، وتوقيع اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف، والمشاركة النشطة في المحافل الدولية، ومنها القمم العربية ومؤتمرات الأمم المتحدة. كل ذلك مثل إرهابات واقعية لبلورة سياسة خارجية أكثر انترنا وواقعية، سعت إلى استعادة مكانة العراق الدولية، لا سيما في ملفات الأمن الإقليمي، والطاقة، ومكافحة الإرهاب، والتعاون الاقتصادي.

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات جوهرية في بنيتها السياسية والمؤسسية، انعكست بصورة مباشرة على مسار سياسته الخارجية. فقد أدى انهيار النظام السابق إلى انفتاح الدولة العراقية على فضاء دبلوماسي جديد، تطلب إعادة بناء علاقاتها الخارجية على أسس تختلف جذرياً عما كان سائداً خلال العقود الماضية. وفي هذا السياق، برزت وزارة الخارجية العراقية بوصفها أحد أهم الفواعل في إعادة تشكيل صورة العراق الإقليمية والدولية، خاصة بعد عقود من العزلة والتوترات السياسية.

إن أهمية هذا البحث تنبع من محاولته تحليل أداء وزارة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، بعيداً عن التصورات النمطية المرتبطة بالضعف المؤسسي، والتركيز بدلاً من ذلك على النجاحات المرحلية التي استطاعت الوزارة تحقيقها، بالرغم من التحديات البنوية والسياسية، وهو ما يمنح الدراسة أبعاداً تحليلية جديدة تتكامل مع الجهد الأكاديمي الوطني في

ومع تشكّل النظام السياسي التعددي القائم على الدستور الجديد لعام ٢٠٠٥، أنيط بوزارة الخارجية أدوار أكثر تعقيداً، تجاوزت الوظيفة البروتوكولية التقليدية نحو بلورة سياسة خارجية تعكس المصالح الوطنية في ظل التعددية السياسية وتعدد مراكز صنع القرار. وقد سعت الوزارة، رغم التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، إلى بناء خطاب دبلوماسي جديد يقوم على أسس الشراكة والتعاون واحترام

خالية من التحديات، أبرزها تأثير المحاصصة السياسية على بعض مفاصل القرار الإداري، واستمرار التداخل بين البعد السياسي والحزبي في التعيينات الدبلوماسية.

إن فهم الإطار المؤسسي لوزارة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣، يتطلب دراسة شاملة للبنية القانونية والتنظيمية والإدارية التي أعيد تشكيلها في ظل نظام ديمقراطي ناشئ، مع التركيز على مدى قدرة هذه البنية على دعم السياسة الخارجية للدولة العراقية، وتمكينها من لعب دور فاعل في العلاقات الإقليمية والدولية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحليله بشكل دقيق من خلال هذا المبحث.

الفقرة الأولى: التحول الدستوري والمؤسسي

بعد عام ٢٠٠٣، أعيد تشكيل هيكل الدولة العراقية من جديد على أسس دستورية وتعددية، انعكست بصورة مباشرة على طبيعة عمل المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها وزارة الخارجية، التي شهدت تحولات تنظيمية وإدارية عميقة. فقد أصبحت الوزارة، وفقاً للدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، جزءاً من السلطة التنفيذية وتخضع لمبدأ الفصل بين السلطات، وهو ما منحها استقلالية نسبية في إدارة السياسة الخارجية للدولة، وساهم في إعادة بناء هيكلتها بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة. وقد نصت المواد (١١٠ و ٨٠ و ٨٤) من الدستور على صلاحيات الحكومة الاتحادية في إدارة العلاقات الخارجية، بما يؤكد على مكانة الوزارة ضمن المنظومة

فهم مسار السياسة الخارجية العراقية الحديثة.

المبحث الأول: الإطار المؤسسي لوزارة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات جسيمة في بناء نظامه السياسي والدستوري، مما استلزم إعادة هيكلة مؤسسات الدولة على أسس جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. وكانت وزارة الخارجية العراقية من أبرز المؤسسات التي خضعت لتحولات مؤسسية عميقة، سواء على مستوى الهيكل الإداري أو الوظيفة الدبلوماسية. فقد أعيد تشكيل الإطار القانوني والتنظيمي للوزارة ضمن بنية الدولة العراقية الجديدة، استناداً إلى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، الذي منحها صلاحيات واضحة في تمثيل العراق خارجياً، والمشاركة في رسم السياسة الخارجية وفق مبدأ الفصل بين السلطات وتكامل الأدوار بين الأجهزة السيادية.

وقد تجلّى هذا التحول المؤسسي في سعي الوزارة إلى الانتقال من الإدارة المركزية التقليدية إلى إدارة دبلوماسية أكثر احترافية، تراعي التعددية السياسية والانفتاح على المحيطين الإقليمي والدولي. كما تم تعزيز البنية التنظيمية الداخلية من خلال إنشاء مديريات تخصصية، وتفعيل معهد الخدمة الخارجية لتأهيل الكوادر، وتحديث نظام التمثيل الخارجي بما يتلاءم مع مبادئ المهنية والكفاءة. ومع ذلك، لم تكن هذه التحولات

الدستورية الجديدة .
تنسيقية وتفاوضية فعّالة في تمثيل العراق
إقليمياً ودولياً .

الفقرة الثانية: التحديات الهيكلية وازدواجية الكوادر

تميزت المرحلة الانتقالية الأولى بتحديات كبيرة على مستوى تفعيل الإطار المؤسسي للوزارة، إذ ورثت الوزارة جهازاً دبلوماسياً ضعيفاً ومنقسماً بين كوادر قديمة تعمل وفق النظام المركزي السابق، وأخرى جديدة تنتمي إلى التكوين السياسي الحديث. وبذلك، واجهت الوزارة مهمة مزدوجة: أولاً، إصلاح البنية الإدارية والوظيفية؛ وثانياً، مواءمة الرؤية الدبلوماسية مع النظام الديمقراطي التعددي الجديد. وقد بدأت الوزارة بوضع خطط لإعادة هيكلة الدوائر العامة، وتوزيع المهام بين المديریات، وتحديث نظام الخدمة الخارجية، وفق معايير التمثيل المهني والجغرافي .

الفقرة الثالثة: التخصص الوظيفي وتوسيع الدوائر

اتسع نطاق عمل الوزارة بعد ٢٠٠٣ ليشمل إنشاء مديريات تخصصية تتعامل مع ملفات ذات أولوية وطنية، مثل العلاقات الاقتصادية، والمنظمات الدولية، وشؤون دول الجوار، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، مما يشير إلى تحول نوعي في النظرة إلى العمل الدبلوماسي باعتباره جزءاً من استراتيجية الدولة الشاملة، وليس مجرد تمثيل خارجي شكلي. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، إنشاء «دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية» ودائرة «العلاقات الثنائية»، التي باتت تضطلع بأدوار

الفقرة الرابعة: تأهيل الكوادر المهنية والاختلالات البنيوية

سعت الوزارة إلى إرساء قواعد مهنية جديدة لعمل السلك الدبلوماسي، من خلال تدريب الكوادر عبر «معهد الخدمة الخارجية»، واعتماد آليات اختيار الكوادر على أساس الكفاءة بدلاً من الانتماء السياسي أو الحزبي، إلا أن هذه السياسات لم تخلُ من صعوبات، نظراً لاستمرار تأثير المحاصصة السياسية في بعض جوانب التعيينات الدبلوماسية، الأمر الذي أضعف في بعض الأحيان من فعالية القرار المؤسسي، بحسب ما وثقه الجبوري .

الفقرة الخامسة: نتائج التحول المؤسسي

ورغم هذه التحديات، استطاعت وزارة الخارجية أن تحقق قدراً من التماسك المؤسسي، أسهم في استعادة الحد الأدنى من قدرة الدولة العراقية على التعبير عن موقفها في المحافل الدولية، والمشاركة الفعالة في المؤتمرات الإقليمية والعربية، وتوقيع اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول. وهو ما يجعل من تجربة الوزارة مثالاً على التحول التدريجي من الإرث السلطوي إلى الإدارة الدبلوماسية المؤسسية ذات الطابع الفني والاستراتيجي .

المبحث الثاني: التحولات في مضمون السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

الفقرة الثانية: الدبلوماسية الاقتصادية كأداة
للاندماج الدولي

أولت وزارة الخارجية أهمية متزايدة
للدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق
الاستقرار الداخلي، وجذب الاستثمارات،
وتعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية. وقد
تجسد ذلك في اتفاقيات التعاون الاقتصادي
والتجاري التي وقعتها الوزارة مع دول الجوار
والدول الكبرى، إضافة إلى مساهمتها في
المؤتمرات الاقتصادية الدولية، مثل مؤتمر
الكويت لإعادة إعمار العراق عام ٢٠١٨، الذي
أظهرت فيه الوزارة حضوراً فاعلاً في التنسيق
مع الشركاء الدوليين، ما أسهم في دعم موقع
العراق كدولة قابلة للتعافي والشراسة.

الفقرة الثالثة: تنشيط العلاقة مع المنظمات
الإقليمية والدولية

سعت وزارة الخارجية إلى استعادة عضوية
العراق الفاعلة في المنظمات الدولية، وتكثيف
مشاركته في المؤتمرات والقمم الإقليمية،
مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون
الإسلامي، والأمم المتحدة. وقد تمثل هذا الدور
الاستراتيجي في تبني مواقف متوازنة في
القضايا الإقليمية، وتقديم مبادرات عراقية لحل
الأزمات، ومنها مبادرة الوساطة بين إيران
والسعودية في السنوات الأخيرة. كما فعلت
الوزارة أدوات التفاوض المتعدد الأطراف،
وسعت إلى تعزيز حضور العراق في المحافل
الدولية من خلال تمثيلاته في نيويورك،
وجنيف، والقاهرة.

لم تكن التغييرات التي طالت وزارة
الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مقتصرة
على إعادة هيكلة المؤسسة الدبلوماسية، بل
شملت أيضاً تحولات استراتيجية في أدوار
الوزارة، انعكست على مستوى انخراط العراق
في محيطه الدولي، وإعادة تعريف أولوياته
الخارجية. فقد أسهمت الوزارة، من خلال شبكة
علاقاتها الإقليمية والدولية، في بلورة مواقف
العراق في العديد من القضايا الحيوية، مثل
الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والانفتاح
الاقتصادي، والتكامل مع المنظمات الدولية.
وتعد هذه الأدوار تعبيراً عن توجه جديد في
السياسة الخارجية العراقية يقوم على مبدأ
التوازن، والتعددية، والدبلوماسية النشطة.

الفقرة الأولى: إعادة صياغة الأولويات
الدبلوماسية بعد الاحتلال

بعد عام ٢٠٠٣، واجه العراق واقعاً جيوسياسياً
معقداً فرض عليه إعادة صياغة أولويات
سياسته الخارجية بما يتماشى مع متطلبات
السيادة واستعادة الدور الإقليمي والدولي.
وقد لعبت وزارة الخارجية دوراً محورياً في
صياغة هذه الأولويات، فركزت في المرحلة
الأولى على ملف الانسحاب الأميركي،
واستعادة السيادة، ثم الانتقال إلى الانفتاح
الإقليمي وتعزيز علاقات حسن الجوار، ولاحقاً
المساهمة في الحرب الدولية ضد الإرهاب.
وقد انعكست هذه التحولات في خطابات وزراء
الخارجية، وبيانات المؤتمرات الإقليمية التي
شارك بها العراق.

الفقرة الرابعة: الدبلوماسية الأمنية ومكافحة الإرهاب

أدت وزارة الخارجية دوراً محورياً في تعبئة الدعم الدولي للعراق في معركته ضد الإرهاب، خاصة خلال فترة صعود تنظيم داعش، إذ استطاعت الوزارة عبر قنواتها الدبلوماسية أن تضمن دعماً سياسياً ولوجستياً من المجتمع الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، والدعم المقدم من التحالف الدولي. كما عملت الوزارة على نقل صورة العراق كدولة تحارب الإرهاب نيابة عن العالم، مما عزز من مشروعية مشاركته في الأمن الإقليمي والدولي

الفقرة الخامسة: التوازن في علاقات العراق الخارجية

تبنت وزارة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ سياسة توازن في علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية، وتجنب الانخراط في محاور صراعية، وهو ما برز في علاقتها بكل من الولايات المتحدة وإيران. فبينما سعت الوزارة إلى الحفاظ على شراكة استراتيجية مع واشنطن، حرصت في الوقت نفسه على الحفاظ على علاقات متينة مع طهران. وقد تمثلت هذه الاستراتيجية في سياسة الحياد الإيجابي، التي مكنت العراق من لعب دور الوسيط في العديد من الأزمات، وتقادي الانجرار إلى صراعات إقليمية أوسع.

المبحث الثالث: التحديات التي واجهت وزارة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

على الرغم من التحولات الإيجابية التي شهدتها وزارة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على المستويين المؤسسي والاستراتيجي، إلا أن مسار عملها لم يكن خالياً من التحديات البنيوية والسياسية التي حدت من قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة. فقد واجهت الوزارة عقبات تتعلق بالوضع الأمني الهش، والانقسام السياسي، والتدخلات الحزبية، فضلاً عن ضعف الكفاءة المؤسسية في بعض الأحيان. يعرض هذا المبحث أبرز هذه التحديات من خلال أربعة محاور رئيسة.

الفقرة الأولى: التحديات الأمنية والبيئية العامة

شكلت البيئة الأمنية غير المستقرة في العراق، خاصة خلال سنوات الاحتلال ومرحلة ما بعد داعش، عائقاً كبيراً أمام ممارسة العمل الدبلوماسي بشكل فاعل. فقد أغلقت العديد من السفارات العراقية بسبب المخاطر الأمنية، كما أثرت الهجمات الإرهابية والاضطرابات الداخلية على حرية حركة الدبلوماسيين، وعلى قدرة العراق في استضافة مؤتمرات دولية أو استقطاب بعثات دبلوماسية. وهذا ما دفع الوزارة إلى اتباع سياسات حذرة، والتركيز على القنوات الدبلوماسية غير المباشرة في بعض المراحل.

الفقرة الثانية: التدخلات السياسية والمحاصصة الحزبية

عانت وزارة الخارجية من التدخلات الحزبية في عملية اختيار الكوادر وتوزيع البعثات

المواقف، خاصة في القضايا المتعلقة بالسيادة الوطنية، أو رسم المواقف من النزاعات الإقليمية. وتؤكد التقارير الرقابية على ضرورة وجود منظومة تنسيق وطني للسياسة الخارجية، تدمج جميع الفاعلين المعنيين

الخاتمة:

إن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مرّت بتحوّلات بنيوية واستراتيجية عميقة، وقد كانت وزارة الخارجية في صُلب هذه التحوّلات، بوصفها المؤسسة المعنية بصياغة وتنفيذ توجهات الدولة الخارجية. وعلى الرغم من التحديات الأمنية والسياسية والمالية التي واجهتها، إلا أنها استطاعت أن تؤسس لإطار مؤسسي جديد، يعكس تطلّعات العراق في التفاعل الدولي، والتخلص من آثار النظام السابق.

لقد برز دور الوزارة في إعادة بناء شبكة العلاقات الدولية، وتطوير أدوات الدبلوماسية، والانفتاح على المحيطين الإقليمي والدولي. كما كانت مسؤولة عن تقديم خطاب يعكس مواقف العراق الجديدة، القائمة على مبادئ السيادة، وعدم التدخل، والانخراط الفاعل في المنظمات الدولية.

غير أن هذه النجاحات لم تكن بمنأى عن التحديات، لاسيما تلك المرتبطة بالمحاصرة والتدخلات السياسية، وضعف التنسيق الداخلي، مما يتطلب إصلاحات مؤسسية جذرية، ومأسسة القرار الخارجي بعيداً عن

الدبلوماسية، ما أثر سلّماً على الحيادية والكفاءة المؤسسية. فقد تم استبدال بعض الكفاءات المهنية بعناصر ذات خلفيات حزبية لا تمتلك خبرة دبلوماسية كافية، مما أثر على صورة العراق في المحافل الدولية، وأضعف أداء الوزارة في بعض الملفات الحساسة. وقد تناولت عدة دراسات نقدية هذه الظاهرة باعتبارها من أبرز معوقات بناء مؤسسة دبلوماسية مهنية.

الفقرة الثالثة: محدودية التمويل والموارد البشرية

عانت الوزارة من ضعف في تخصيصات الميزانية السنوية، مما انعكس على قدراتها التشغيلية، وصيانة مقرات البعثات، وتطوير الكادر البشري. كما أن بعض السفارات العراقية تعاني من نقص حاد في الكوادر المدربة،

وهو ما أضعف من قدرة العراق على تمثيل مصالحه في بعض العواصم المهمة. ويُعزى ذلك إلى عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لتوزيع الموارد وربطها بأولويات السياسة الخارجية.

الفقرة الرابعة: ضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات السيادية

غالباً ما كانت وزارة الخارجية تعمل بمعزل عن باقي المؤسسات السيادية، مثل رئاسة الوزراء أو البرلمان، في ملفات تتطلب تنسيقاً عالياً كالمفاوضات الدولية، أو الاتفاقيات الثنائية. وقد أدى هذا الانفصال المؤسسي إلى إرباك في اتخاذ القرار الخارجي، وتضارب في بعض

المصادر

١- الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المواد (٨٠)،
٨٤، (١١٠).

٢- العزاوي، عبد السلام « دور الإطار
الدستوري في تنظيم العلاقات الخارجية
العراقية.» مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد،
العدد ٦٦، ٢٠٢٢، ص. ٤٥-٦٨.

٣- الكبيسي، عمار «السياسة الخارجية
العراقية: من الانكماش إلى التفعيل.» مجلة
العلوم السياسية، العدد ٦٢، ٢٠١٨، ص.
١١٢-١٣٤. جامعة بغداد.

٤- عبد الرحمن، «التحولات المؤسسية في
الدبلوماسية العراقية.» بغداد: المركز العراقي
للدراسات السياسية، ٢٠٢٢.

٥- العزاوي، عبد السلام (٢٠٢٢)، مصدر
سابق ذكره. ص ٦٧.

٦- الدستور العراقي الدائم. الوقائع العراقية،
العدد ٤٠١٢، بغداد، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٥.

٧- المعموري، مصطفى «إصلاح الإدارة
الدبلوماسية في العراق بعد ٢٠٠٣.» مجلة
جامعة كربلاء للعلوم الإنسانية، مجلد ١٩، عدد
٣ (٢٠٢١): ٢٥٥-٢٧٠.

٨- الكبيسي، عمار قحطان «السياسة الخارجية
العراقية: من الانكماش إلى التفعيل.» مجلة
العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد ٥٦
(٢٠١٨): ٣١-٦٠.

التأثيرات غير المهنية، بهدف تعزيز فاعلية
الدبلوماسية العراقية في المستقبل.

التوصيات:

١. تعزيز استقلالية وزارة الخارجية من خلال
تعديل بعض القوانين الناضمة لعملها، وضمان
تحبيدها عن التنافسات الحزبية.

٢. إعادة النظر في آليات التعيين الدبلوماسي،
واعتماد مبدأ الكفاءة والخبرة، بعيداً عن
المحاصصة.

٣. تطوير البنية التحتية للسفارات والبعثات
الدبلوماسية، وتوفير موارد مالية وبشرية
مستدامة.

٤. تفعيل التنسيق بين وزارة الخارجية وباقي
المؤسسات السيادية عبر تشكيل مجلس أعلى
للسياسة الخارجية.

٥. الاستثمار في تدريب الكوادر الدبلوماسية
من خلال برامج متقدمة عبر «معهد الخدمة
الخارجية»، بالتعاون مع مراكز دبلوماسية
دولية.

٦. تبني استراتيجية إعلامية دبلوماسية لنقل
صورة إيجابية عن العراق في الخارج.

تمثل هذه التوصيات إطاراً عملياً لتطوير الأداء
المؤسسي لوزارة الخارجية، بما يعزز موقع
العراق الإقليمي والدولي، ويعكس تطلعاته في
بناء سياسة خارجية مستقلة وفاعلة.

- ٩- الجبوري، رعد «إشكالية المهنية في تعيينات السلك الخارجي العراقي». مجلة آفاق سياسية، العدد ٥١ (٢٠٢٠): ١٢١-١٤٠.
- ١٠- أسعد عبد الرحمن «التحولات المؤسسية في الدبلوماسية العراقية. بغداد: المركز العراقي للدراسات السياسية، ٢٠٢٢.
- ١١- الجنابي، علي «السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣: متغيرات وإستراتيجيات». مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد ١٣، العدد ٢ (٢٠١٩): ٦٥-٨٨.
- ١٢- الموسوي، هدى «تحول أولويات الدبلوماسية العراقية في ظل المتغيرات الدولية». المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ٦٣ (٢٠٢١): ٨٨-١٠٥.
- ١٣- سعدون، مهند «الدبلوماسية الاقتصادية العراقية: الرهانات والإمكانات». مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد ١١، العدد ١ (٢٠١٩): ٥٥-٧٢.
- ١٤- العبيدي، فاطمة «إعادة الإعمار والدبلوماسية الاقتصادية في العراق بعد داعش». مجلة كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل، المجلد ٨، العدد ٢ (٢٠٢٢): ١٠١-١١٩.
- ١٥- عبد الله، حسين «عودة العراق إلى المجتمع الدولي: أبعاد الدور الدبلوماسي». مجلة العلاقات الدولية، العدد ١٧ (٢٠٢٠): ٣٤-٥٢.
- ١٦- خالد، سناء «تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في السياسة الخارجية العراقية». مجلة السياسة الدولية - بغداد، العدد ٢١ (٢٠٢٣): ٧٦-٩٤.
- ١٧- الشمري، طه «الدبلوماسية العراقية ومواجهة الإرهاب». مجلة الأمن الوطني، العدد ٩ (٢٠٢١): ٤٣-٦١.
- ١٨- الدليمي، أكرم «جهود العراق في مكافحة الإرهاب من منظور العلاقات الدولية». مجلة شؤون استراتيجية، العدد ٢٧ (٢٠٢٠): ٧٠-٨٩.
- ١٩- التميمي، خليل «السياسة الخارجية العراقية والتوازن الإقليمي». المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٤ (٢٠٢٢): ٩٢-١١١.
- ٢٠- الراوي، صفاء «الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية العراقية: دراسة حالة». مجلة جامعة الكوفة للدراسات السياسية، المجلد ١٥، العدد ٢ (٢٠٢١): ١١٨-١٣٥.
- ٢١- الزبيدي، ميثم «أثر البيئة الأمنية على العمل الدبلوماسي العراقي». مجلة العلوم الأمنية، العدد ٧ (٢٠٢١): ٥٥-٧٣.
- ٢٢- العكيلي، زينب «الدبلوماسية العراقية في ظل التحديات الأمنية المعاصرة». مجلة السياسة الدولية - جامعة النهدين، المجلد ١٢، العدد ١ (٢٠٢٠): ٨٨-١٠٤.
- ٢٣- حميد، فاضل «المحاصرة وتأثيرها على مؤسسات الدولة العراقية». المجلة العراقية

- للدراسات السياسية، العدد ١٠ (٢٠١٩):
٤٩-٣٤.
- ٢٤- الياسري، محمد «التحزب والإدارة العامة
في العراق بعد ٢٠٠٣». مجلة دراسات القانون
والسياسة، العدد ١٥ (٢٠٢٢): ٦١-٧٨.
- ٢٥- الشمري، أحمد «التمويل العام وإشكالات
الأداء في وزارة الخارجية». مجلة الإدارة
والتنمية، العدد ٥ (٢٠٢٠): ٩١-١٠٦.
- ٢٦- خلف، بثينة «تحليل الموارد البشرية في
الدبلوماسية العراقية». مجلة العلوم السياسية -
جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢ (٢٠٢٣):
١١٢-١٣٠.
- ٢٧- رعد، حسن «إدارة السياسة الخارجية
العراقية: إشكاليات التنسيق والقرار». مجلة
الأمن الوطني، العدد ٨ (٢٠٢١): ٤٤-٥٩.
- ٢٨- جبار، خليل «الدبلوماسية العراقية:
غياب التنسيق وضعف الفاعلية». مجلة
العلاقات الدولية العربية، العدد ٤ (٢٠١٨):
٩٣-٧٧.
- الكبيسي، عمار «السياسة الخارجية العراقية:
من الانكماش إلى التفعيل». مجلة العلوم
السياسية، العدد ٦٢، ٢٠١٨، ص. ١١٢-
١٣٤. جامعة بغداد.
- عبد الرحمن، «التحولات المؤسسية في
الدبلوماسية العراقية». بغداد: المركز العراقي
للدراسات السياسية، ٢٠٢٢.
- العزاوي، عبد السلام (٢٠٢٢)، مصدر سابق
ذكره. ص ٦٧.
- الدستور العراقي الدائم. الوقائع العراقية، العدد
٤٠١٢، بغداد، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٥.
- المعموري، مصطفى «إصلاح الإدارة
الدبلوماسية في العراق بعد ٢٠٠٣». مجلة
جامعة كربلاء للعلوم الإنسانية، مجلد ١٩، عدد
٣ (٢٠٢١): ٢٥٥-٢٧٠.
- الكبيسي، عمار قحطان «السياسة الخارجية
العراقية: من الانكماش إلى التفعيل». مجلة
العلوم السياسية، جامعة بغداد، عدد ٥٦
(٢٠١٨): ٣١-٦٠.

الهوامش

- الجبوري، رعد «إشكالية المهنية في تعيينات
السلك الخارجي العراقي». مجلة آفاق سياسية،
العدد ٥١ (٢٠٢٠): ١٢١-١٤٠.
- أسعد عبد الرحمن «التحولات المؤسسية في
الدبلوماسية العراقية. بغداد: المركز العراقي
للدراسات السياسية، ٢٠٢٢.
- الجنابي، علي «السياسة الخارجية العراقية
دور وزارة الخارجية العراقية في بلورة السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة تحليلية
- الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المواد (٨٠)،
(١١٠، ٨٤).
- العزاوي، عبد السلام «دور الإطار الدستوري
في تنظيم العلاقات الخارجية العراقية». مجلة
العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦٦،
٢٠٢٢، ص. ٤٥-٦٨.

- بعد ٢٠٠٣: متغيرات وإستراتيجيات.» مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد ١٣، العدد ٢ (٢٠١٩): ٨٨-٦٥.
- الموسوي، هدى «تحول أولويات الدبلوماسية العراقية في ظل المتغيرات الدولية.» المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ٦٣ (٢٠٢١): ٨٨-١٠٥.
- سعدون، مهند «الدبلوماسية الاقتصادية العراقية: الرهانات والإمكانات.» مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد ١١، العدد ١ (٢٠١٩): ٧٢-٥٥.
- البيدي، فاطمة «إعادة الإعمار والدبلوماسية الاقتصادية في العراق بعد داعش.» مجلة كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل، المجلد ٨، العدد ٢ (٢٠٢٢): ١١٩-١٠١.
- عبد الله، حسين «عودة العراق إلى المجتمع الدولي: أبعاد الدور الدبلوماسي.» مجلة العلاقات الدولية، العدد ١٧ (٢٠٢٠): ٣٤-٥٢.
- خالد، سناء «تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في السياسة الخارجية العراقية.» مجلة السياسة الدولية - بغداد، العدد ٢١ (٢٠٢٣): ٩٤-٧٦.
- الشمري، طه «الدبلوماسية العراقية ومواجهة الإرهاب.» مجلة الأمن الوطني، العدد ٩ (٢٠٢١): ٦١-٤٣.
- الدليمي، أكرم «جهود العراق في مكافحة الإرهاب من منظور العلاقات الدولية.» مجلة شؤون إستراتيجية، العدد ٢٧ (٢٠٢٠): ٧٠-٨٩.
- التميمي، خليل «السياسة الخارجية العراقية والتوازن الإقليمي.» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٤ (٢٠٢٢): ٩٢-١١١.
- الراوي، صفاء «الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية العراقية: دراسة حالة.» مجلة جامعة الكوفة للدراسات السياسية، المجلد ١٥، العدد ٢ (٢٠٢١): ١٣٥-١١٨.
- الزبيدي، ميثم «أثر البيئة الأمنية على العمل الدبلوماسي العراقي.» مجلة العلوم الأمنية، العدد ٧ (٢٠٢١): ٧٣-٥٥.
- العكيلي، زينب «الدبلوماسية العراقية في ظل التحديات الأمنية المعاصرة.» مجلة السياسة الدولية - جامعة النهرين، المجلد ١٢، العدد ١ (٢٠٢٠): ٨٨-١٠٤.
- حميد، فاضل «المحاصرة وتأثيرها على مؤسسات الدولة العراقية.» المجلة العراقية للدراسات السياسية، العدد ١٠ (٢٠١٩): ٤٩-٣٤.
- الياسري، محمد «التحيز والإدارة العامة في العراق بعد ٢٠٠٣.» مجلة دراسات القانون والسياسة، العدد ١٥ (٢٠٢٢): ٦١-٧٨.
- الشمري، أحمد «التمويل العام وإشكالات الأداء في وزارة الخارجية.» مجلة الإدارة والتنمية، العدد ٥ (٢٠٢٠): ٩١-١٠٦.

جديدة متخصصة، واعتماد معايير مهنية في اختيار الكوادر. كما سعت الوزارة إلى لعب أدوار استراتيجية في الملفات ذات الأولوية، مثل تعزيز العلاقات الإقليمية، وتفعيل مشاركة العراق في المنظمات الدولية، والانخراط في ملفات الأمن ومكافحة الإرهاب والدبلوماسية الاقتصادية.

رغم التحديات المتعددة التي واجهتها، ومنها المحاصصة السياسية، وقلة التنسيق المؤسسي، والضغوط الخارجية، إلا أن وزارة الخارجية استطاعت أن ترسم ملامح جديدة للسياسة الخارجية العراقية، تقوم على مبدأ التوازن، والانفتاح، واستعادة السيادة. وقد عكس ذلك إدراكاً متزايداً بأهمية الدبلوماسية كأداة فعالة لتحقيق المصالح الوطنية، وتجنب الاستقطابات الإقليمية الحادة.

وبذلك، يؤكد البحث أن تجربة وزارة الخارجية تُعد نموذجاً متقدماً لتحوّل تدريجي من الدبلوماسية الشكلية إلى سياسة خارجية قائمة على رؤية مهنية واستراتيجية، مما يتطلب استكمال هذا المسار من خلال إصلاحات عميقة تضمن استقلال القرار الخارجي، وثُرْسَ ثقافة الدولة لا ثقافة الكيانات في التعامل مع القضايا الخارجية.

Abstract

This research aims to analyze the role of the Algerian Ministry of Foreign Affairs in formulating

خلف، بثينة «تحليل الموارد البشرية في الدبلوماسية العراقية». مجلة العلوم السياسية – جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢ (٢٠٢٣): ١١٢-١٣٠.

رعد، حسن «إدارة السياسة الخارجية العراقية: إشكاليات التنسيق والقرار». مجلة الأمن الوطني، العدد ٨ (٢٠٢١): ٤٤-٥٩.

جبار، خليل «الدبلوماسية العراقية: غياب التنسيق وضعف الفاعلية». مجلة العلاقات الدولية العربية، العدد ٤ (٢٠١٨): ٧٧-٩٣.

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور وزارة الخارجية العراقية في بلورة السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣، من خلال دراسة الإطار المؤسسي المنظم لعمل الوزارة، والوقوف على التحولات الإدارية والتنظيمية التي شهدتها في ظل النظام السياسي الجديد القائم على التعددية والديمقراطية. فقد جاء هذا التحول بعد عقود من الانغلاق والسلطوية، مما جعل من مهمة إعادة بناء الدبلوماسية العراقية ضرورة استراتيجية تمس جوهر الحضور الدولي للعراق ومكانته في النظام الإقليمي والدولي.

تُظهر النتائج أن الوزارة تبنت إصلاحات تنظيمية وهيكلية تهدف إلى إعادة تأهيل جهازها الدبلوماسي بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الانتقالية، وشملت هذه الإصلاحات تطوير الهيكل الإداري، وإنشاء مديريات

Despite the challenges it faced, including political competition, limited domestic staff, and external pressures, the Ministry of Foreign Affairs was able to chart a new course for Iraqi foreign policy: engagement, openness, and the restoration of sovereignty. This reflected its growing importance as an effective tool for advancing national interests and gaining beneficial political traction.

Therefore, I began to look to the Ministry of Foreign Affairs' experience as an updated model for upward transformation from formal to external structure with a unified and strategic vision. This requires completing this path through robust reforms, global integration, and the consolidation of a national culture, not a multicultural one, in dealing with issues.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية، التحول الديمقراطي، القرار الدبلوماسي، التحديات المؤسسية، العلاقات الدولية.

foreign policy after ٢٠٠٣, based on the ministry's victorious national framework, and examine the administrative and organizational developments it has witnessed under Yemen's new political system, which emphasizes pluralism and democracy. This came after decades of isolation and authoritarianism, which led it to undertake the task of rebuilding the country's political landscape, necessary for a strategy that addresses Iraq's international presence and its position within the regime and its aides.

The ministry sought to seek structural reforms to rehabilitate the diplomatic apparatus, including the requirements of the transitional and structural phase. These reforms were implemented by developing the administrative structure, including new specialized directorates, and adopting standard criteria for employee selection. The ministry also sought to play strategic roles in related issues, such as strengthening fraternal relations, activating Iraq's participation in international organizations, and security, terrorism, and economic diplomacy.